EUEPR
الاتحاد النوعى
للسياسات والبحوث التربوية

سياسات التعليم في مصر

وتأثيرها على الفئات الهشه (الفتيات _ اللاجئين_ ذوى الإعاقة)

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

منذ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود الدولية (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) والذين شكلوا الشرعة الدولية لحقوق الانسان وكان الحق في التعليم أحد الحقوق الأساسية التي تم التركيز عليها باعتبارها حق مؤسس لبقية الحقوق وعامل رئيسي في تحسين جودة الحياة وداعم ومترابط مع الحقوق الأخرى ثم مع تطور منظومة حقوق الانسان ظهرت اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الأشخاص ذوي الاعاقة وغيرها من الاتفاقيات التضامنية التي اهتمت بالفئات الأكثر اقصاء وتهميشا والأكثر عرضه لكافة أشكال العنف والتمييز ومع اهتمام العالم بوجود خطة استراتيجية للعمل على المستوى الدولي وظهور الأهداف الدولية والاهتمام المتزايد بتحقيق الأهداف الانمائية المستدامة نص الهدف الرابع من الأهداف الانمائية المستدامة والذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

واستخدام تعبير الجميع للدلالة على أهمية خلق بيئة تعليميه تراعي الفئات الأكثر هشاشة الفقراء- الأشخاص ذوي الاعاقة - اللاجئين وفي تقاطعات كل هذه الفئات تأتي الطفلات والفتيات الأكثر عرضه للتمييز والاقصاء والحرمان من الفرص المتساوية والعادلة في التعليم

فبلغت نسبة الأمية بين الاناث 29 % بينما بين الذكور 19.9% وذلك بناء على احصاءات الهيئة العامة لتعليم الكبار لعام 2022 وتزداد نسبة انتشار الأمية بين النساء في الريف عن الحضر وفي العيد بشكل أكبر خاصة محافظات المنيا وأسيوط الأعلى في نسبة انتشار الأمية ودا انعكاس طبيعي لشكل آخر من غياب العدالة في الوصول للحق في التعليم

حيث الكثير من معوقات وصول الفئات الأكثر فقرا في القرى الأكثر فقرا في مصر للتعليم حيث تتصدر محافظات الصعيد أسيوط سوهاج المنيا المحافظات الأكثر فقرا وعادة ما يفضل الأسر تعليم الذكور على اعتبار مسئوليتهم عل الانفاق على العائلة وحفظهم للقب وميراث العائلات في الوقت الذي يرى المجتمع أن الأدوار الرعائية المتمثلة في خدمة الأسرة والقيام بالأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر هو الدور الرئيسي وربما يراه البعض الدور الوحيد للنساء

يؤدي أيضا انتشار ظاهرة العنف في بيئة العملية التعليمية المدارس قاعات الدروس وسائل انتقال الطلاب من وإلى المدرسة إلى التسرب من التعليم وعدم توفر معايير تكافؤ الفرص، وتتعرض الفتيات والطفلات بشكل أكبر للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بجانب انتشار العنف ضد الاناث في سن مبكر الختان والتزويج القصري للأطفال وغيرها من مظاهر العنف والتمييز والتي تنتشر بشكل يصل للظاهرة في القرى والريف كل هذه عومل تؤدي الى حرمان الفتيات من التعليم وهو ما يجعل تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على المساواة بين الجنسين على أرض الواقع شديد الصعوبة

EUEPR
الاتحاد النوعى
للسياسات والبحوث التربوية

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

السياسات التشريعية

في دستور 2014 نصت المادة 19 على أن: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون "التعليم الإلزامي، والتعليم المجاني" وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية..."

هذه هي المادة الخاصة بالتعليم بشكل مباشر والتي أسست لمجانية التعليم ووسعت الزاميته الى المرحلة الثانوية ونصت على تحديد نسبه معينه من موازنة الدولة وهي 4% مع النص على زيادتها مع الوقت

ونص الدستور المصري على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين واعطاء الأولوية للفئات الأكثر فقرا وتهميشا والأولى بالرعاية
فهل تم تطبيق هذه السياسات والتشريعات لتضمن تكافؤ الفرص والوصول للتعليم الجيد المستمر الشامل لكل فئات المجتمع بشكل متساو

بالاضافه الى التزامات مصر الدوليه المتعلقه باتاحة التعليم للاجئين من خلال القرارات الوزاريه التى تتيح إلحاق اللاجئين من دول الجوار في المدارس المصرية الرسمية مرورا بتصديق مصر على اتفاقية أوضاع اللاجئين

هل نتبنى سياسات تضمن اتاحة فرص تعليم متساو للجميع؟

نظرا للارتفاع الشديد في الأعباء المالية للأسرة المصرية وارتفاع الكلفة لإلحاق أبناء الأسر الفقيرة والمتوسطة للتعليم الخاص فان معظم الفئات الهشة تلجأ للتعليم والمدارس الحكومية والتجريبية ولكن هذه المدارس وفي ظل السياسات الحالية لوزارة التربية والتعليم وفي ظل سياسة التعليم الحالية هناك العديد من الصعوبات أمام تحقيق حلم اتاحة التعليم الجيد للفئات الأكثر هشاشة الفقراء، اللاجئين، الأشخاص ذوي الإعاقة

وخصوصا مع غياب السياسات التربوية الحساسة للنوع الاجتماعي وكذلك المستجيبه لمفاهيم التعليم في حالات الطوارئ في ظل أوضاع وطنية واقليميه متغيره ومفاهيم تربويه متطوره وفقا للسياقات السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه المؤثره على الواقع التربوى

كثافة الفصول

مع بداية العام الدراسي بشكل سنوي لا تغيب عن الصحف صور الطلاب يفترشون الأرض في الفصول وتصريحات حول كثافة الفصول التي تصل في بعض الأماكن ذات الكثافة السكنية المرتفعة الى 90 طالب . حيث أصدرت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، كتيب إحصاء التعليم قبل الجامعي 2023 / 2024، والذي أشار الى أن إجمالي عدد طلاب المدارس في مصر هذا العام 25 مليون و657 ألف و984 طالبا . وإجمالي عدد المعلمين وصل إلى 922 ألف و628 معلما، اما عدد المدارس فقد وصل إلى 61 ألف و512 مدرسة حكومية وخاصة على مستوى الجمهورية بها عدد 556 ألف و888 فصلا. وبناء على هذه الأرقام يظل من أبرز الإشكاليات في ملف التعليم الكثافة الطلابية بالفصول، حيث ارتفعت خلال السنوات الخمسة وتزايدت بمعدل 5.11%، بينما تستقر الزيادة النسبية لها بالتعليم الخاص فتبلغ 3% فقط خلال نفس الفترة، والسبب الرئيسي هو نقص الأبنية التعليمية، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يدركها بدخله المحدود، مما يزيد من الضغط على المدارس الحكومية، فيؤدى إلى زيادة الكثافة.

كما أن هناك فجوة بين الاحتياج إلى المدارس وبين ما يتم تنفيذه من مشروعات بناء، وجود اشكاليات كبيره في الصيانة، ونقص في عدد المدارس خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع كثافة الطلاب داخل الفصول خاصة في المرحلة الابتدائية، وتختلف كثافة الطلاب في الفصول على مستوى المحافظات اختلافاً كبيراً تصل في بعض الأحيان الى أكثر من 90 طالب في الفصل الواحد خاصة في المرحلة الابتدائية

نقص أعداد المعلمين

تعاني المدارس الحكومية من نقص في عدد المعلمين بسبب وقف التعيينات الجديدة في الوقت الذي ترتفع فيه أعداد طلاب المدارس الابتدائية ، ورغم ارتفاع الإنفاق على التعليم كمبالغ مالية، إلا أن هذه المبالغ تظل تشكل نسبة أقل بكثير من النسبة المقررة بموجب الدستور من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم، حيث بلغ المخصص لقطاع التعليم نحو 317 مليار و67مليون جنيه للسنة المالية 2022/2023 أي ما يمثل 6.10% من جملة الإنفاق العام، ويبلغ نصيب أجور وتعويضات العاملين بالتعليم من إجمالي الإنفاق على التعليم نحو 74%، ولكن تواجه الوزارة تحديًا يتمثل في الزيادة السكانية، ما يتطلب توفير الكثير من الجهود والاستثمارات لزيادة عدد المعلمين والمدارس والفصول لتلبية الاحتياجات التعليمية لهذه الزيادة السكانية المستمرة.

بينما تشير تقديرات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إلى وجود نقص في عدد المعلمين يتجاوز الـ 323 ألفًا و675 معلمًا، بينما تستوعب الوزارة زيادة سنوية ما بين 800 ألف إلى مليون و200 ألف طالب وطالبة، وهو ما يتطلب زيادة سنوية فى عدد المعلمين تصل لـ 25 ألف معلم سنويا وفى المقابل هناك ما يقارب 40 ألف معلم يحالون للمعاش سنويا، ما يزيد من الفجوة والعجز فى المعلمين.

وقد لجأت الوزارة إلى الاستعانة بمعلمين بعقود مؤقتة لا يتجاوز أجر المعلم 1200 جنيه قبل خصم مبالغ الضرائب وغيرها من الاستقطاعات أدى لعزوف الكثيرين عن التقدم للعمل وأثر بالتأكيد على قدرة الوزارة على اختيارت مهارات وكفاءات تصلح للعمل في مهنة حساسة ومهمه كالتدريس، كما لجأت الوزارة لتوزيع الطلاب على فترات دراسية متعددة مما قلص اليوم الدراسي لأقل من 5 ساعات وهو وقت غير كاف للتحصيل العلمي والنشاط المدرسي، أثر هذا الوضع على الحق في التعليم للفئات الأكثر فقرا والتي تلجأ في الأساس للتعليم الحكومي كوسيله لحصول أبناءهم على الحق في التعليم

أثر كثافة الفصول ونقص المعلين على جودة التعليم بشكل عام فوفقاً لتقرير فقر التعلم هناك 70% من الطلاب في سن العاشرة لا يستطيعون القراءة بينما يصل 25% من الطلاب للمستوى المتوسط.

هل تضمن السياسات التعليمية الحق في التعليم للأشخاص ذوي الاعاقة ؟؟

تعد قضية الإعاقة واحدة من أكثر القضايا التي تؤثر على العدالة الاجتماعية والاقتصادية،
تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عام ٢٠١٧، إلى أن تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر أعمارهم من ٥ سنوات فأكثر(قد بلغ ٨,٦٣٧ مليون ، بنسبة ١٠,٥٥ ٪من إجمالي تعداد السكان، عدد مدارس التربية الخاصة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ يقدر بنحو ١١١٦ مدرسة، بسعة ٤٩٠٦ فصول، وتضم ٤٣٧١٩ ألف طالب، منهم ٢٧٩٥٧ ألف ذكر، ١٥٧٦٢ ألف أنثى، نتيجة لتركز المدارس في المدن ووجود عدد محدود من المدارس في كل محافظة ونقص المعلمين، بلغت نسبة الأفراد الأميين من ذوي الإعاقات ٥٧,٦٪ وإذا تم مقارنة هذه النسبة مع مثيلتها لباقي أفراد المجتمع نجد أن نسبة الأمية ال تتعدى ٢٥ ٪ للأفراد بدون صعوبات، أي أن النسبة ترتفع لأكثر من الضعف لديهم عنها لدى الأفراد بدون الصعوبات بصرف النظر عن نوع الإعاقة، يرجع ذلك صعوبة التكيف مع الزملاء في المدرسة. الصعوبة الظروف المادية لمعظم الأسر، احتياج بعضهم لرعاية خاصة أو وسائل انتقال مناسبة غير متوفرة

EUEPR
الاتحاد النوعى
للسياسات والبحوث التربوية

صدر القرار الوزاري رقم 252 لسنة 2017 بشأن قبول التلاميذ ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام ورغم أن فلسفة الدمج هي فلسفة إنسانية تتمثل في توفير بيئة مناسبة تساعد تدريجيا من تحسين نظرة المجتمع السلبية للأشخاص ذوي الاعاقة وتكسر حواجز العزلة والاقصاء الاجتماعي وتتيح للطفل التعبير عن نفسه وأفكاره بطريقة ايجابية وقرار الدمج يتماشى مع حقوق الانسان الأساسية ويساعد على دمج الطفل بمجتمعه، ولكن مع عدم تهيئة المناخ الجيد لعملية الدمج ونتيجة لاتجاهات المعلمين سلبية نحو وجود هؤلاء الطلاب في فصول الدمج مع الطلاب العاديين؛ عدم تمتع المعلمين بالمهارات والقدرات على تقديم المعرفة والمعلومات للطلاب، نعود لكثافة الفصول واحتياج الطلاب ذوي الاعاقة إلى وقت أكبر وتركيز أكبر لا يتوافر مع كثافة الأعداد في الفصول، التوجه الفكري العام للمجتمع (الثقافة المجتمعية التي يتبناها المعلمين والطلاب وأولياء الأمور من عدم قدرة هؤلاء الطلاب على التحصيل والتعلم، انتشار التنمر والتقليل من الشأن يدفع بمعظم الأطفال من ذوي الإعاقة الى الغياب المتكرر والتسرب من التعليم ، يعد أيضا غياب الكوادر الفنية المدربة القادرة على تنفيذ برامج الدمج في المدارس، وعدم توافر لأدوات والوسائل المناسبة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس، سبب لعدم قدرة الطلاب من ذوي الاعاقة على الحصول على الحق في التعليم بشكل متساو وعادل

سياسات التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء في الحق في التعليم

رغم تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948،على أن "التعليم حق للجميع"، كما تكفل االاتفاقية عام 1951 المعنية بوضع اللاجئين هذا الحق، وتعد مصر من بين الدول الموقعة عليها وعلى البروتوكول المُعدل لها، إلا أنها أبدت عام 1981 تحفظات على مواد في الاتفاقية، مما أدى إلى تقليص حقوق اللاجئين.

وجاءت هذه التحفظات على 5 مواد ، منها البند 22 والذي ينص على "مساواة الطالب اللاجئ بالمواطن في مجانية التعليم الابتدائي"، ورغم تغير السياسات بشكل تدريجي؛ والتزام مصر بحصول جميع الأطفال المقيمين على أراضيها على التعليم الأساسي وذلك بموجب التزامها كطرفاً في اتفاقية حقوق الطفل.

ولعل ابرز التحديات التي تواجه منظومه التعليم في مصر كما استعرضنا فيم سبق هو **وضع المدارس من حيث البنية التحتية نسبة الكثافة وأعداد المعلمين** مما يتيح لنا أن نصف مدارسنا الحكومية ووضع تعليمنا بأنه مكبل ومنهك وبالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء والأجانب المقيمين في مصر فان هناك صعوبة متزايدة في العثور على أماكن لأبنائهم في المدارس الحكومية بوضعها الحالي.

ولأن معظم اللاجئين يعانون من نقص الموارد وعدم انتظامها فان التكاليف المدرسية الباهظة في مدارس القطاع الخاص والمدارس الحكومية لا تتناسب مع ظروفهم، ويعانون من الإجراءات البيروقراطية للالتحاق بالمدارس، ووجود مناخ تتسع فيه دائرة الاشتباه وكراهية الأجانب والتمييز في الفصول الدراسية.

هذا بالاضافه الى صعوبات اخرى ترتبط برغبة اللاجئين وطالبي اللجوء والاجانب المقيمين في مصر في الحصول على تعليم يضمن لهم استكمال السنوات الدراسية في بلدهم الأم خاصة مع وجود حاجز اللغة في بعض الحالات ورغبتهم في دراسة نفس المناهج مما أدى لانتشار بعض المدارس المجتمعية ولجوء بعض الجنسيات للوصول لاتفاقات مع أصحاب المدارس الخاصة لإتاحة الفرصة لوجود مباني وفصول لتعليم اللاجئين ولكن تظل هذه الخيارات ذات تكلفه مرتفعة لا يقدر عليها الجميع

 # التوصيات

وضع توافر مدارس وأبنية تعليمية تخدم المناطق السكانية الأكثر كثافة كأولوية على أجندة الدولة

تعيين مدرسين ومدرسات لتغطية العجز في عدد المدرسين الذي يتزايد مع مرور السنوات خاصة مع الزيادة السكانية

الاهتمام بالأنشطة المدرسية واتاحة الفرصة للطلاب للتعلم النشط والمعرفة الالكترونية والرقمية

تدريب وتأهيل المعلمين خاصة المتعاملين مع الأطفال من ذوي الإعاقة خاصة المدارس التي تتبنى الدمج

توفير وسائل تعليمية وأدوات مناسبة لقدرات واحتياجات لأطفال من ذوي الاعاقة

توفير وسئل مواصلات آمنه تخدم الأطفال ذوي الاعاقة متناسبة مع الظروف والاحتياجات للحد من التسرب من التعليم

بناء قاعدة بيانات شاملة ومفصلة للطلبة من ذوي الأعاقة ومتابعة انتظامهم في العملية التعليمية

إعادة النظر في قوانين الدمج التي تسمح بدمج إعاقات محددة فقط، وإغفال الفئات الغامضة والبينية

تنفيذ وتصميم برامج تدريبية لمعلمي الدمج تواكب المستجدات.

تغيير الثقافة الرافضة لسياسات الدمج ونشر الوعي بمنع التمييز ضد الأشخاص ذوي الاعاقة بين المعلمين والطلبة وأولياء الأمور

اتاحة وتسهيل ادراج اللاجئين في المدارس وتسهيل الاجراءات

تغيير ثقافة رفض الآخر ووضع قواعد تضمن عدم تعرض اللاجئين للتنمر بسبب اللهجة ولون البشرة وذلك بالاستعانة باعاد مواد اعلانية ودعائية وأفلام قصيرة مواد تدريبية متخصصة نشرات توعوية مبسطه ندوات توعية يتشارك فيها المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم والمجالس القومية المتخصصة

تسهيل حصول اللاجئين على تعليم مبني على المناهج التعليمية لدولهم ووضع هذه المدارس تحت متابعة مباشرة لسفارات هذه الدول

المراجع

- قرار وزاري رقم (٢٢٩)٢٠١٦ بشأن دمج الطالب ذوي الإعاقة البسيطة بالمدارس

- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء. يوليو ٢٠١٩ .)

- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء.)ديسمبر ٢٠٢١

- النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي

- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

- المنظومة الرقمية الشاملة: رؤية تطويرية لدور معلم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة - سلسلة أوراق سياسات محكمة العدد 8

- كتيب إحصاء التعليم قبل الجامعى 2023 / 2024